



Munich Personal RePEc Archive

Bank profitability measurements and its determinants: an empirical study of commercial banks in Iraq

Ghafar, Safeen and Abdullah, Hariem and Haji Rasul, Van

Kurdistan Technical Institute, University of Sulaimani, Kurdistan
Technical Institute

2021

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/114697/>
MPRA Paper No. 114697, posted 13 Oct 2022 18:22 UTC

Bank profitability measurements and its determinants: an empirical study of commercial banks in Iraq

Safeen Ghafar

Kurdistan Technical Institute, Accounting Department
safin.ghafar@kti.edu.krd

Hariem Abdullah

University of Sulaimani, College of Administration and Economics, Accounting Department
hariem.abdullah@univsul.edu.iq

Van HajiRasul

Kurdistan Technical Institute, Accounting Department
van.hajirasul@kti.edu.krd

ABSTRACT

The current study is an empirical attempt to measure the profitability of commercial banks in developing countries. It deals with aspects of understanding the impact of a number of firm-specific factors such as liquidity, debt leverage, retained earnings, bank size, growth rate and age of the bank on the profitability of commercial banks in Iraq for the period between 2009 and 2018. The sample study includes a number of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. Data were collected from banks for the above period and analysed by using the multiple linear regression model and Brinson correlation coefficient using EVIEWS program. The results of the empirical analysis show that liquidity ratio, leverage ratio, retained earnings ratio, bank size and growth rate have a positive impact on the profitability of Iraqi commercial banks, with a negative impact from the age of the bank. The study recommends the necessity of conducting more in-depth studies in the field of profitability determinants, to include other non-financial sectors that have a distinctive position in the economic sectors in the Iraq Stock Exchange, to find out the extent of the variation in the determinants of profitability in the different sectors.

Key words: profitability measurement, profitability determinants, commercial banks, internal factors, Iraq.

قياس ربحية المصارف التجارية ومحدداتها: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العاملة بالعراق

م.م.سفين رفعت غفار (1) د.هريّم احمد عبدالله (2) م.م.قان سامان حاجي رسول (3)

- (1) قسم المحاسبة - الكلية التقنية للعلوم التطبيقية / حلبجة - جامعة السليمانية التقنية, safin.ghafar@spu.edu.iq
(2) قسم المحاسبة - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة السليمانية hariem.abdullah@univsul.edu.iq
(3) قسم المحاسبة, معهد كردستان التقني / السليمانية - van.hajirasul@kti.edu.krd

الملخص

تتناول الدراسة الحالية قياس ربحية المصارف التجارية، وتتناول جوانب معرفة مدى تأثير عدد من العوامل المحددة كحجم السيولة، نسبة المديونية، الارباح المحتجزة، حجم المصرف، معدل النمو وعمر المصرف على ربحية المصارف التجارية في العراق للفترة الممتدة بين 2009 و2018. أذ اشتملت الدراسة عدد من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. تم جمع البيانات من المصارف للفترة اعلاه وتحليلها من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط لبرينسون باستخدام برنامج EViews. وفي النهاية تم التوصل الى إن نسبة السيولة، نسبة المديونية، نسبة الاحتجاز، حجم المصارف و معدل النمو لها تأثير ايجابي على ربحية المصارف التجارية العراقية، مع وجود تأثير سلبي لعمر المصرف. وتوصي الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة في مجال محددات الربحية، لتشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، التي تأخذ مكانة مميزة في القطاعات الاقتصادية في سوق العراق للاوراق المالية، للوقوف على مدى التباين لمحددات الربحية في القطاعات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: قياس الربحية، محددات الربحية، المصارف التجارية، العوامل الداخلية، العراق.

Hariem Abdullah (Correspondent)

Accounting Department, College of Administration and Economics, University of Sulaimani

hariem.abdullah@univsul.edu.iq

<https://orcid.org/0000-0003-0333-6338>

[009647725446702](https://doi.org/10.30616/2791-2414.2021.009647725446702)

1. المقدمة

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف التجارية، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح، يَمَكِّنُها من المحافظة على إستمراريتها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وسيولتها، مما يزيد من مقدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها، وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يفضي إلى تصفيته. إن تعظيم الربحية أصبح وسيلة تؤدي إلى هدف تعظيم الثروة لأن إستمرار تحققها سيؤدي إلى المحافظة على إستمرار قيمة هذه الثروة من عوامل نقصان القيمة المتمثلة بالتضخم والقيمة الزمنية للنقود. لذلك تحاول إدارة غالبية الشركات الوصول إلى المستويات العالية في تحقيقها للأرباح. وتعد ربحية المصارف التجارية مؤشراً مالياً مهماً تسعى إليه المصارف التجارية، فتحققها يعني ضمان البقاء والدعم للمركز المالي وتعزيز سيولتها لمواجهة المطالبات والالتزامات التي تواجهها واجتناب تعرضها للتعثر المالي والإفلاس. وقد تتأثر الربحية في المصارف التجارية بعدة عوامل، أهمها حجم المصرف، عمر المصرف، الأرباح المحتجزة، معدل النمو، نسبة المديونية، معدل السيولة. وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل مما استدعى أن ندرس هذه العوامل للتعرف على مدى أهميتها في التأثير على عوائد المصارف التجارية في العراق لوضع السياسات الملائمة لتعزيز ربحيتها.

مشكلة الدراسة

تتأثر المصارف التجارية بالعديد من العوامل الاقتصادية المختلفة التي تؤثر على كفاءة أنشطتها المختلفة كالإفراض والإستثمار وذلك تناغماً مع التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية. كما تتأثر ربحية المصارف بعوامل داخلية تتعلق بالمصرف نفسه كحجم المصرف وعمره ونسبة المديونية وغيرها. وتختلف نسبة تأثير هذه العوامل على الربحية مما استدعى وجوب دراستها ومعرفة مدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بشكل أساسي في السؤال التالي "ماهي أهم العوامل الداخلية التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية في العراق؟".

أهمية الدراسة

من الناحية العملية من المهم جداً تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية ولاسيما أنها تؤثر على القطاعين التجاري والمالي عالمياً ومحلياً. فمن المهم زيادة الربحية المالية لهذه المصارف مع الإبقاء على نسبة عالية من رضى المستهلكين. أما من الناحية العلمية فإن تطبيق تحليلات وتفسيرات جديدة سوف يفتح الآفاق لإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع خصوصاً في دول العالم الثالث مثل العراق.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى قياس ربحية المصارف التجارية وتحديد العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في العراق (المتتمثلة بدول العالم الثالث) للفترة الممتدة من 2009 إلى 2018 مع مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة. وتهدف هذه الدراسة الى ترتيب العوامل الداخلية المدروسة (نسبة السيولة، نسبة المديونية، الأرباح المحتجزة، حجم المصرف، معدل النمو المستدام وعمر المصرف) حسب أهميتهما النسبية، كما تهدف الى التعرف على أداء المصارف التجارية.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية الى اختبار الفرضية ان "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل داخلية وربحية المصارف التجارية".
وتتفرع العوامل الداخلية المبحوثة الى نسبة السيولة، نسبة المديونية، الأرباح المحتجزة، حجم المصارف، معدل النمو المستدام للمصرف، وعمر المصارف التجاري.

2. الدراسات السابقة

هدفت الدراسة التي اجراها سلمان (2013) إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري للسنوات المالية من (2006-2011) من خلال استخدام النسب المالية , وقد حدد الباحث بعض العوامل التي تؤثر في ربحية تلك المصارف ممثلة في حقوق الملكية والموجودات والمطلوبات والفائض النقدي , مفترضاً أن هذه العوامل لها أثر على ربحية المصارف التجارية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير واضح لكل من حجم الموجودات وحجم المديونية وحجم حقوق الملكية وحجم التدفقات النقدية مع اختلاف نسب تأثيرها، الامر الذي يفيد في إمكانية استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية.

الحسين وحمدان (2016) تحديد أهم العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سوريا للفترة الممتدة بين 2009-2015، ولتحقيق ذلك قام الباحثان بدراسة المتغيرات المستقلة التالية: حجم المصرف، نسبة المديونية، حقوق الممكية، نسبة السيولة، صافي الفوائد، نسبة مخصص التسييلات الإئتمانية إلى التسييلات الإئتمانية. وبيان أثر هذه المتغيرات على ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الممكية. الباحثان قاما بإستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين حجم المصرف، ونسبة الديون و عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات وكلاً من السيولة النقدية و حقوق الملكية، وصافي الفوائد. وجدت حزوري (2018) العلاقة بين ربحية المصارف وكل من حجم حقوق الملكية، حجم المديونية وحجم السيولة لعينة من المصارف التجارية الخاصة في سوريا (مصرف بيمو السعودي الفرنسي، مصرف بيبيلوس، مصرف عودة ومصرف العربي-سوريا) خلال الفترة 2006-2016، وباستخدام نموذج معادلة الانحدار الخطي. هدف El-Kassem (2017) الى التحقيق في المحددات الرئيسية لربحية المصارف والإجابة على السؤال "ما هو تأثير السيولة ومتغيرات المخاطر على التباين الموضح لأداء المصارف في قطر؟" تم استرجاع عينة من ستة بنوك رئيسية للفترة 2008-2015، وتم أخذ المتغير التابع "العائد على متوسط الأصول" كدالة للمتغيرات المستقلة التي هي أساسا متغيرات السيولة والمخاطر. أظهرت نتائج الدراسة أن التباين في المتغير المستقل "نسبة إجمالي رأس المال" يؤثر بشكل إيجابي وكبير على التباين الموضح في أداء المصارف في قطر المقاس بـ "العائد على الأصول"، بينما يؤثر التباين في "نسبة التكلفة إلى الدخل" سلبياً بشكل كبير على التباين في أداء المصارف في قطر. وكما إن التباين في "احتياطيات القروض المتعثرة / قرض متعثر الأداء" والتباين في "نسبة القرض إلى الأصول" يؤثر بشكل كبير وسلبى على الاداء المالي للبنوك في قطر. وتوصلت الدراسة بتكرار

التحقيقات المتماثلة في كل من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى قبل بناء نموذج اقتصادي قياسي لتجميع المصارف الخليجية في قطاعات متجانسة.

هدف بن ختو (2018) الى تحديد وقياس الاثر الذي تُحدِثُه المحددات المختلفة قيد الدراسة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2009-2016)، وقد إشتملت الدراسة على عينة من البنوك الجزائرية وهي بنك الخليج الجزائري، بنك سوسيتي جنرال الجزائري، البنك الخارجي الجزائري و البنك الوطني الجزائري، وقد إستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، حيث تم دراسة سلوك الربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول، والمتغيرات المستقلة (معدل مخطر الائتمان، الاحتياطي الاجباري للبنك، نسبة السيولة). وتوصلت الدراسة الى بعض النتائج اهمها وجود أثر ودلالة احصائية بين مخاطر الإئتمان للبنك، الاحتياطي الاجباري للبنك ومعدل العائد على اصوله.

هدف Yao et al. (2018) الى دراسة محددات ربحية المصارف في الاقتصادات الناشئة وأخذوا المصارف الباكستانية كمثال. تحلل هذه الدراسة تأثير العوامل الداخلية والعوامل الخارجية على ربحية المصارف. باستخدام أسلوب اللحظات المعمم (GMM)، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة مقلوبة على شكل حرف U بين الحجم والربحية، مما يشير إلى إن الزيادة في الأصول لها تأثير إيجابي كبير على الربحية، وخارج هذا النطاق، ربحية الأصول سيؤدي الى تحسين السعة بشكل أكبر، وستقل الأصول الربحية. وكما أظهرت النتائج أن ربحية المصارف الباكستانية تحددها عوامل مثل الملائمة العالية، والهيكل المالي القوي، وزيادة إنتاجية العمالة، وانخفاض تكاليف التشغيل، وقوة السوق المصرفية، والنمو الاقتصادي للبلاد. وأظهرت النتائج أيضاً أن ربحية المصارف الباكستانية تتأثر سلباً بعدة عوامل مثل تدهور جودة الائتمان، وانخفاض كفاءة التشغيل، وتطور الصناعة المصرفية، وتركيز الصناعة، والتضخم. و وجد الباحثون أن كفاءة استخدام رأس المال وكفاءة رأس المال البشري لهما تأثير إيجابي كبير على ربحية المصارف، في حين أن كفاءة رأس المال الهيكلية لها تأثير سلبي كبير عليها.

هدف Al-Harbi (2019) الى التحقيق في تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على ربحية المصارف التقليدية العاملة في البلدان النامية والمتخلفة. استخدمت الدراسة نموذج التأثيرات الثابتة للمربعات الصغرى العادية على مجموعة بيانات جدولية غير متوازنة لجميع المصارف التقليدية العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي (52 دولة من أصل 57) خلال الفترة 1989-2008. حيث أشارت النتائج إلى: أن الأسهم والملكية الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل الفائدة الحقيقي والتركيز يعزز من ربحية المصارف، و أن تطوير القطاع المصرفي وقروضه سيزيد ربحية المصارف على المدى الطويل في دول الدراسة، لكن الودائع تقلل الربحية، وكشفت الدراسة أيضاً أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ورسملة السوق وحجم البنك ليس لهما أي تأثير على الربحية. وتوصلت الدراسة الى ان صانعو السياسات يحتاجون إلى تنظيم الأنشطة غير التقليدية لتجنب أي أزمة مالية لأن المصارف في دول منظمة التعاون الإسلامي منخرطة بشدة في أنشطة غير تقليدية لزيادة أرباحها، ويحتاج صانعو السياسات إلى تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية، والحفاظ على النظام المصرفي الصغير، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في النظام المصرفي.

تناولت الدراسات السابقة محددات الربحية، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على ربحية المصارف، وتناولت الدراسة الحالية تحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها دراسة تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

العراقية وترتيبها حسب أهميتها ودرجة تأثيرها على هذه المصارف. كما تبرز نقاط الاختلاف في اعتماد الدراسة الحالية على استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط لبرينسون باستخدام برنامج EViews، في حين اعتمدت الدراسات السابقة على أسلوب التحليل المالي ومنها من اعتمدت على النهج التحليلي الوصفي ومنها طريقة GMM من خلال دراسة نسب السيولة والمديونية وإجمالي الموجودات وحقوق الملكية، والعائد على الاستثمار، ودراسة سلوك الربحية ومعدل مخاطر الإئتمان، وصافي الفوائد. و يوجد تشابه في الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث العنوان والعوامل الداخلية (نسبة السيولة، نسبة المديونية، الأرباح المحتجزة، حجم المصارف، معدل النمو المستدام وعمر المصرف)، و التعرف على أداء المصارف التجارية.

3. الإطار النظري

3.1 المصارف التجارية

أصل كلمة مصرف (بكسر الراء) في اللغة العربية تأتي بمعنى "بيع النقد بالنقد"، ويقصد بها المكان الذي يتم فيه المصرف. ويقابلها كلمة بنك ذات الاصل الاوروبي والمشتقة من الكلمة الاطالية Banco التي تعني المنضدة أو الطاولة (كمال، 1972). تعتبر المصارف التجارية من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في قبول الودائع الجارية والأجلة و ودائع التوفير للأفراد، ومنشآت الأعمال، والحكومة ثم اعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الإئتمان والعمليات المالية الأخرى للوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

3.2 الأنشطة الأساسية للمصارف التجارية

تتمثل الأنشطة الأساسية للبنوك التجارية في قبول الودائع ومنح القروض بالاضافة الى بعض الأنشطة الأخرى مثل الاستثمار في الأوراق المالية وخلق الودائع. يمثل قبول الودائع النشاط الرئيسي الأول للبنك التجاري الذي من خلاله يتمكن البنك التجاري من أداء الوظيفة الثانية وهي الاقراض. وتعتبر الودائع المصدر الرئيسي للبنك للحصول على الأموال حيث تمثل الودائع 90% من اجمالي مصادر تمويل البنك. ويمكن تقسيم الودائع من حيث آجال الاستحقاق الى الودائع الجارية، الودائع لأجل، و ودائع التوفير، و الودائع المجمدة (السوداني، 2015). في الحين الذي تمثل الودائع مصادر أغلب الاحتياجات المالية للبنك فان منح الائتمان (الاقراض) يمثل معظم أنشطة البنك التشغيلية. وتحدد الادارة العليا للبنك ممثلة في مجلس الادارة سياسة الاقراض. وقد تمنح المصارف التجارية قروض مضمونة أو غير مضمونة برهونات (عبدالله، 2006).

كما ان المصارف تقدم الخدمات للعملاء والمواطنين حيث يمكن تقسيم هذه الخدمات الى:

- خدمات يقدمها المصرف باعتباره وكيلاً عن العميل مثل تحصيل الاوراق التجارية وتداول الأوراق المالية.
- خدمات يؤديها المصرف باعتباره وسيطاً مالياً ومن امثلتها الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.
- خدمات اخرى متنوعة، ومن امثلتها تأجير الخزائن الحديدية (صناديق الإيداع الشخصية)، وحفظ السبائك الثمينة وحفظ الاوراق المالية، وتبديل العملة، وحفظ المستمسكات والعقود والاوراق المهمة.
- صرف الرواتب للموظفين والمتقاعدين (عيسوق و لموشي، 2016).

بالإضافة للخدمات المصرفية التقليدية السابقة، تقدم المصارف التجارية العديد من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية وخدمات دراسات الجدوى والإستشارات المالية، والخدمات الشخصية لعملائها، ومن الوظائف الأخرى الحديثة للمصارف التجارية (عبدالله، 2016):

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي قسم أمناء الاستثمار في المصرف.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا تتجاوز المصارف التجارية الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبياً.

3.3 مؤشرات الربحية للمصارف التجارية

يعد مؤشر الربحية هدفاً أساسياً لجميع المصارف وأمرأً ضرورياً لبقائها واستمراريتها وغاية يطمع إليها المستثمرون، والمؤشر الذي يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف، كما يعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة (الطائي وعبد الهادي، 2013)، وكما يعرفها (الشماع، 1992) بأنها النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له. إن مؤشر الربحية هو المقياس لسياسات إدارة الشركة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية والقرارات المتخذة بها، ويعكس الأداء الكمي للشركة، وتوحد الأثر لأغلب القرارات الإدارية وهو يفحص قدرة الشركة في توليد الأرباح من المبيعات والموجودات وحق الملكية (العامري، 2013)، لذلك تعد نسب الربحية واحدة من أصعب الاتجاهات للمصرف كمفهوم وقياس وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون المصرف في مركز مربح، إذ أن كثيراً من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي من أجل الحصول على ربح أكبر مستقبلاً، وعلى سبيل المثال الخدمة الجديدة تتطلب كلف إدارية مرتفعة مما يولد ربحاً متدنياً في بداية الأمر، فيصبح الربح الحالي ضعيفاً إلا أن ذلك قد يعني ارتفاع مستويات الربحية مستقبلاً (المشهداني، 2009)، والنسب الربحية الأكثر شيوعاً تتمثل بالآتي:

1. العائد على الموجودات

يعد مؤشراً مالياً يكشف قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في موجوداته (محمد، 2006)، ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار لأنه مقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل (المشهداني، 2009)، كما إنه يعكس كفاءة وفعالية الإدارة في تشغيل الموجودات ويعطي الثقة بإدارتها للأموال وسلامة القرارات الاستثمارية والتشغيلية المتخذة. ويقاس هذا المؤشر كفاءة المصرف وإدارته في استخدام أصولها الاستثمارية، من أجل تحقيق أهداف المساهمين المتمثلة بتعظيم الأرباح، وتعتمد بشكل كبير على نوع الاستثمارات، وحجم الأصول المستخدمة فيهما. وحيث إن أصول المصرف تتشكل من مجموع المطلوبات ورأس المال، وأن هذه الأموال تستخدم في تمويل نشاطات المصرف، فإن نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فاعلية المصرف في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى الربحية (Abdullah and Tursoy, 2019).

2. العائد على حقوق الملكية

يحظى هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل إدارة المصرف لكونه يقيس مدى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه المصارف ألا وهو معدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المالكين والذي يعد المعيار لتعظيم ثروتهم (العامري، 2010، الحمدان والقضاة، 2013). فضلاً عن ذلك يعد مؤشراً محدداً للنمو والتطور (داود، 2010)،

ومن ناحية أخرى فارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف، وفي الوقت نفسه يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد المصرف على الاقتراض)، وإنخفاضها يشير إلى اعتماد المصرف تمويلاً متحفظاً بالقروض (المشهداني، 2009).

3.4. العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية

هناك عوامل داخلية يستطيع المصرف السيطرة عليها والتحكم فيها والتي تؤثر على ربحيته:

1. نسبة السيولة

تعذ السيولة من الاهداف الأساسية للمصرف، وتعني حجم التمويل الكافي لتلبية مسحوبات الودائع والإلتزامات المالية الأخرى المتحققة للمصرف في الوقت المحدد أو عند الطلب (وزارة المالية، 1989)، أو هو قدرة المصرف على سداد الإلتزامات حين الاستحقاق أو حين الطلب (الجميل، 2002)، أو أنها تمثل قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته الفورية والمتوقعة من دون تأخير (الشكرجي، 1999). تسعى المصارف لتحقيق التوازن بين هديفي السيولة والربحية، فالسيولة ضرورية لتفادي خطر الإفلاس والتصفية، والربحية ضرورية للنمو واستمرار البقاء (Al Nimer, 2015). وتشير الأدبيات المالية إلى وجود تبادل للمخاطر والعوائد في كل إستثمار، حيث أنه من المنطقي المطالبة بعوائد أعلى كلما كان الإستثمار أكثر خطورة (النيف والقلاب، 2018).

2. نسبة المديونية

تؤثر عمليات الإئتمان الممنوحة من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الإئتمان، حيث تعد القروض من الأنشطة الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح (التميمي وعبيدات، 2012)، وتحاول المصارف دائماً وضع الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الإئتمان لديها، إذ إن عمليات الإئتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية المصارف عندما يفقد المقرض قدرته على سداد القروض (Abdullah and Tursoy, 2021)، ويعد التوسع في منح الإئتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة ملف العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالإلتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة و المعدومة والتي تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية (العلاق، 2011).

3. نسبة الأرباح المحتجزة

هي عبارة عن حجم الأموال التي يحتفظ فيها المصرف لمواجهة أغراض النمو والتوسع والتي يفصح عنها في القوائم المالية للمصرف التجاري. يتم تصنيف هذا الربح في الميزانية العمومية كإلتزامات، ولكن في الواقع هو الدين الحقيقي للشركة للمساهمين (المزراق وبوبشيت، 2016). هناك إرتباط بين الأرباح المحتجزة ونسبة سعر السهم للربحية، فزيادة الأرباح المحتجزة تؤدي لزيادة أسعار الأسهم، حيث يجب ان تكون زيادة الأرباح المحتجزة مصاحبة لزيادة الربحية للشركة (حفيضة، 2018).

4. حجم المصرف

يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات، فكبر حجم المصرف مقاساً بالموجودات يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبير في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، ولكن يلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر الأمر الذي يزيد من معدل العائد، بمعنى أن درجة الأرفعة المالية أكبر، كما أن زيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها

على حقوق ملكية الاستثمار، فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها(مرهج واخرون، 2014). هناك إجماع على أن حجم المؤسسة له تأثير على مستوى الأداء للشركة، فالمؤسسات الكبيرة قد تولد أداء متميزاً، لأنها الأكثر قدرة على استخدام وفورات الحجم، ولديها القدرة على تنظيم أنشطتها بكفاءة كبيرة (Margaritis and Psillaki, 2010) و (Abdullah and Tursoy, 2019)، وفي السياق نفسه ذكر (Kira, 2013) بأن حجم المؤسسة من الممكن أن يكون له تأثير موجب على أداء المؤسسة، حيث تستطيع المؤسسات الكبيرة الحصول على صفقات أفضل سواء في سوق المال أو أسواق عناصر الإنتاج الأخرى (السرايري، 2010).

5. معدل النمو

يعرف النمو بأنه قدرة المؤسسة على زيادة حجمها، ويقاس نمو المؤسسة بعدد من المقاييس المختلفة منها: القيمة المضافة، الإيرادات، مجموع الاصول (Jang and Park, 2011). إن الشركات التي تحقق ارباح وتحافظ بها حيث تستخدمها في اغتنام افضل الفرص للنمو سوف تنمو بسرعة، في حين ان الشركات التي لا تحقق ارباح او تحقق ارباح غير كافية فلا يمكنها الاستفادة من فرص الاستثمار وبالتالي لا تنمو بسرعة (الحاج، 2019).

6. عمر المصرف

يقاس عمر المصرف بعدد سنوات ممارسة المصرف لنشاطه من تاريخ التأسيس وحتى تاريخ الحصول على البيانات السنوية في ذلك العام. فإن زيادة عمر المصرف تلعب دوراً كبيراً في التأثير في ربحيته، فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن لدى إدارتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية(هناوي، 2017). إضافةً إلى ذلك، أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالي (بن ختو، 2018).

4. منهجية الدراسة

تناقش منهجية الدراسة مجتمع وعينة الدراسة، وتحدد فرضيات الدراسة الواجب اختبارها، وتبين مفاهيم متغيرات الدراسة، وتبني المعادلات اللازمة لتحليل بيانات الدراسة، وتختار الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل هذه البيانات.

4.1. مجتمع وعينة الدراسة

ان تاريخ نشأة المصارف الحديثة يبدأ في منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول مصرف في العراق بموجب القانون رقم 33 لسنة 1941 كأول مؤسسة نقدية عراقية تمارس اعمال الصيرفة التجارية وباشر اعماله في 19 مايس 1941 برأسمال مدفوع قدره (50) الف دينار كسلفة مدفوعة من وزارة المالية، وعلى هذا الاساس ومن خلال التوسع في شبكات الفروع، تأسس أول مصرف في سلیمانیه بأسم (فرع السلیمانیه الرئيسي) في 1954/11/1، أما في الوقت الحاضر هناك مجموعة من المصارف التجارية الحكومية والأهلية العربية والإسلامية والأجنبية المنتشرة في مدن ومحافظات العراق يمارسون الأعمال المصرفية. يتكون مجتمع الدراسة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وشملت عينة الدراسة 10 مصارف تجارية عراقية توافرت لها البيانات المالية الكاملة اللازمة خلال فترة الدراسة من 2009 إلى 2018 (جدول رقم 1).

وقد تم إختيار دراسة أثر العوامل الداخلية على ربحية القطاع المصرفي لأهمية هذا القطاع ويتوقع الباحثون وضوح هذا الأثر في المصارف التجارية المسجلة في السوق النظامي العراقي للاوراق المالية.

جدول (1): مصارف عينة الدراسة

| اسم المصرف | اجمالي الموجودات 2018 (دينار) | اجمالي الإيرادات 2018 (دينار) | سنة التأسيس |
|----------------------------|----------------------------------|----------------------------------|-------------|
| مصرف آشور الدولي للإستثمار | 467,479,690,000 | 17,140,314,000 | 2005 |
| مصرف بابل | 375,666,557,542 | 15,780,891,580 | 1999 |
| مصرف المنصور للإستثمار | 1,566,367,957,302 | 33,382,864,503 | 2005 |
| مصرف الإستثمار العراقي | 607,084,862,000 | 13,800,121,056 | 1993 |
| مصرف الخليج التجاري | 578,336,518,931 | 16,617,410,597 | 1999 |
| مصرف بغداد | 1,113,538,558,000 | 36,568,001,000 | 1992 |
| المصرف التجاري العراقي | 443,945,613,000 | 19,769,436,000 | 1992 |
| مصرف كوردستان | 1,262,959,834,000 | 38,082,348,000 | 2005 |
| مصرف سومري التجاري | 409,535,591,000 | 7,101,316,000 | 1999 |
| المصرف المتحد للإستثمار | 515,757,374,763 | 13,593,195,876 | 1994 |

المصدر: من إعداد الباحثون

4.2. متغيرات الدراسة

جدول (2) يبين المتغيرات الاساسية للدراسة:

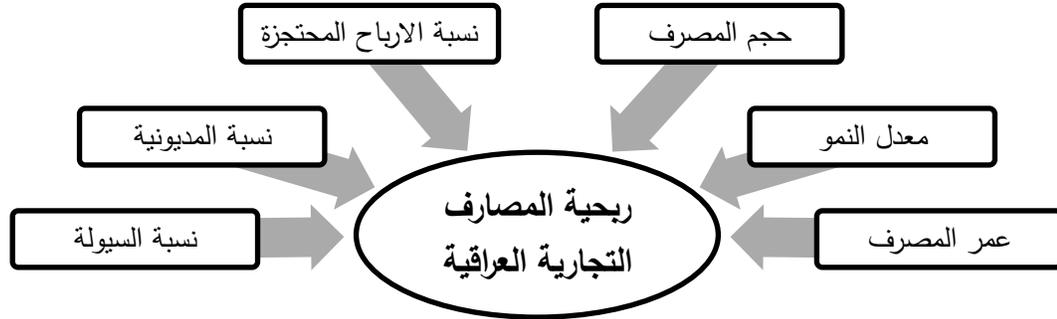
جدول (2): تعريف المتغيرات الدراسة

| مقاييس المتغيرات | علامة | المعادلة |
|-------------------------------------|-------|---|
| المتغيرات التابعة (مقاييس الربحية) | ROA | صافي الدخل بعد الضريبة / اجمالي الموجودات |
| المتغيرات المستقلة | ROE | صافي الدخل بعد الضريبة / حقوق الملكية |
| المتغيرات المستقلة | LEQ | الموجودات المتداولة / مطلوبات قصيرة الأجل |
| العوامل الداخلية | LEV | اجمالي القروض / حقوق الملكية |
| المؤثرة على ربحية المصارف التجارية) | RER | الارباح المحتجزة / صافي الدخل |
| معدل النمو المستدام | SIZ | اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات |
| عمر المصرف | GRO | نسبة الارباح المحتجزة * العائد على حقوق الملكية |
| | AGE | عدد سنوات الممارسة من تاريخ التأسيس |

المصدر: من إعداد الباحثون

4.3. الأنموذج الاساسي للدراسة

شكل (1): الانموذج الاساسي للمحددات الربحية للمصارف



المصدر: من اعداد الباحثون

4.4. المعادلة القياسية للدراسة

تستخدم هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملاءمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن لمؤشرات الأداء، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل مصرف في العينة والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل المصارف (Muda et al., 2013; Abdullah et al., 2021). وتحاول هذه الدراسة بيان أثر عدد من العوامل الداخلية على ربحية المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية (2009-2018) واستخدمت النموذج القياسي التالي:

$$PRO_{it} = \beta_0 + \beta_1 LEQ_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 RER_{it} + \beta_4 \ln SIZ_{it} + \beta_5 GRO_{it} + \beta_6 AGE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل ROF المتغير التابع والتي تمثل ربحية المصارف التجارية مقاساً بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، i المصرف، t الزمن، β_0 التأثير الفردي الذي يمكن فصله إلى التأثير الفردي لكل مصرف، LEQ نسبة السيولة مقاساً بالموجودات المتداولة على المطلوبات قصيرة الاجل، LEV نسبة المديونية مقاساً بإجمالي الفروقات على حقوق الملكية، RER نسبة الأرباح المحتجزة مقاساً بحجم الأرباح المحتجزة الى صافي الدخل السنوي، $\ln SIZ$ حجم المصرف مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات، GRO معدل النمو للمصرف مقاساً بنسبة الأرباح المحتجزة في العائد على حقوق الملكية، AGE عمر المصرف مقاساً بعدد سنوات ممارسة المصرف لنشاطه من تاريخ التأسيس، ε حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i ، والزمن t (Agung, 2013)، و $\beta_1 - \beta_5$ معاملات.

4.5 المنهج الإحصائي

من الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية نموذج المربعات الدنيا المجمع (PLS)، نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أو نموذج التأثيرات العشوائية (RE). تعتبر طريقة المربعات الدنيا العادية للبيانات المجمع ان جميع المقاطع العرضية المتمثلة، لكن ان نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضاً ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافاً إليها الحد العشوائي (Abdullah et al., 2020)، ويتم استخدام اختبار هاوسمان (Hausman, 1978) لاختبار الملائم لنموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية، وذلك بالإعتماد على قيمة الإحصائية أو مستوى المعنوية (P-Value) الخاصة بمربع كاي (Chi-Square). فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Bell and Jones, 2015).

5. الجانب التطبيقي

5.1 الاحصائيات الوصفية

يوضح الجدول رقم (3) تلخيصاً للإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة الخاصة بالمصارف محل الدراسة وخلال زمن الدراسة 2009-2018، والتي تم حسابها من قوائمها المالية، حيث يظهر المتوسط والوسيط وأعلى قيمة وأقل قيمة والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة.

إن معدلات العائد مقاسة بالعائد على الموجودات، كان متوسطها الحسابي ووسيطها (0.030)، (0.025) على التوالي، أما معدلات العائد على حقوق الملكية فكان متوسطها الحسابي ووسيطها (0.075)، (0.069) على التوالي. ولكننا نلاحظ أن نسبة السيولة كان متوسطه الحسابي (1.953) ووسيطه (1.842) وهذه النسبة جيدة، وهذا يعكس أن المصارف العراقية تمتلك نسبة عالية من الموجودات المتداولة لتغطية مطلوباتها قصيرة الأجل. كما يظهر في الجدول أن متوسط القروض إلى حقوق الملكية (1.625) وأن وسيطها (1.049) وقيمة المتوسط يشير إلى أن 62% تقريباً من الأموال المستثمرة في البنوك التجارية العراقية مصدرها من الديون، بشقيها قصيرة وطويلة الأجل. كما يظهر الجدول أن متوسط نسبة الأرباح المحتجزة الى صافي الدخل ووسيطها (0.82)، (0.903) على التوالي. ان متوسط معدل النمو المستدام (0.063) ووسيطه (0.051). أما بالنسبة لحجم المصرف فكان متوسطه (26.88) مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات وعمر المصرف فكان متوسطه (16.2) سنوات.

جدول (3): الاحصائيات الوصفية للمتغيرات قيد الدراسة

| AGE | GROW | SIZE | RER | LEV | LEQ | ROE | ROA | |
|--------|-------|--------|-------|-------|-------|--------|--------|-------------------|
| 16.200 | 0.063 | 26.879 | 0.820 | 1.625 | 1.953 | 0.075 | 0.030 | الوسط الحسابي |
| 17.00 | 0.051 | 26.814 | 0.903 | 1.049 | 1.842 | 0.069 | 0.025 | الوسيط |
| 27.00 | 0.230 | 28.234 | 0.999 | 7.091 | 4.230 | 0.242 | 0.086 | الحد الأعلى |
| 5.00 | 0.00 | 25.277 | 0.00 | 0.223 | 1.089 | -0.035 | -0.020 | الحد الأدنى |
| 5.900 | 0.052 | 0.646 | 0.231 | 1.407 | 0.662 | 0.057 | 0.022 | الإنحراف المعياري |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | عدد المشاهدات |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج الاحصائية

5.2. معامل الارتباط

تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة من جهة وبين المتغيرات المستقلة فيما بينها من جهة أخرى للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي فيما بينها، والذي يشير إلى ما يعرف بالارتباط المزدوج بين المتغيرين والمتعدد بين أكثر من متغيرين. مما يؤثر ذلك سلبياً على صدق نتائج الإنحدار. ويلاحظ من الجدول (4) أن العلاقة بين المتغيرات التابعة، العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات قوية موجبة (0.85) لان كلا المتغيرين يقيسان الأداء المالي للمصرف بالمثل، لكن من منظور مختلف. كما يظهر الجدول أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة، لنسبة السيولة مع نسبة المديونية وحجم المصرف (-0.13) و (-0.11) على التوالي ومع نسبة الأرباح المحتجزة ومعدل النمو وعمر المصرف (0.01) و (0.04) و (0.003) لكن غير الدالة احصائياً بمستوى 0.05. وأن علاقة نسبة المديونية مع حجم المصرف ومعدل النمو (0.57) و (0.40) على التوالي. وكانت العلاقة بين نسبة الأرباح المحتجزة ومعدل النمو موجبة (0.37). أن علاقة حجم المصرف مع معدل النمو وعمر المصرف موجبتان 0.18 و 0.23 على التوالي. وهذا يعنى عدم وجود ارتباط مزدوج أو متعدد بين المتغيرات المستقلة للنموذج. تؤكد Gujarati (2012) أن القيم الأقل من 0.8 للارتباط ما بين المتغيرات المستقلة تدل على عدم وجود مشكلة الارتباط المزدوج أو المتعدد.

جدول (4): مصفوفة الارتباط

| AGE | GROW | SIZE | RER | LEV | LEQ | ROE | ROA | |
|------|-------|--------|---------|---------|--------|---------|----------|------|
| | | | | | | | 1.00 | ROA |
| | | | | | | 1.00 | 0.85*** | ROE |
| | | | | | 1.00 | 0.06 | 0.19* | LEQ |
| | | | | 1.00 | -0.131 | 0.42*** | -0.07 | LEV |
| | | | 1.00 | 0.05 | 0.01 | 0.17 | 0.18* | RER |
| | | 1.00 | -0.06 | 0.57*** | -0.11 | 0.201* | -0.06 | SIZE |
| | 1.00 | 0.18* | 0.37*** | 0.40*** | 0.04 | 0.94*** | 0.78*** | GROW |
| 1.00 | -0.10 | 0.23** | 0.01 | 0.09 | 0.003 | -0.23** | -0.31*** | AGE |

*** دلالة احصائية على مستوى 1%، ** على مستوى 5%، و* على مستوى 10%.
بيانات الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج الاحصائية

5.3 جذر الوحدة

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للملاحظات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة (Beenstock and Felsenstein, 2019). فإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة في قيمها الأصلية وهذا يعني إنها متكاملة من الرتبة صفر وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة أي (0). أما إذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الاولى أي (1) (الطاهر و الاسود، 2018). ويلاحظ من نتائج اختبارات جذر الوحدة من جدول (5) أن السلسلة الأصلية مستقرة في قيمها الأصلية لكل المتغيرات قيد الدراسة أي إنها متكاملة من الرتبة صفر. وهذا يدل على امكانية رفض الفرضية الاساسية التي تنص على وجود جذر الوحدة بالنسبة لكل المتغيرات على حد.

جدول (5): نتائج اختبارات جذر الوحدة

| Results | ADF Fisher Chi ² | IPS W-stat | LLC t* | المتغيرات |
|----------------------|--------------------------------|---------------|-----------|-----------|
| رفض الفرضية الاساسية | 35.19 ** | -2.08 ** | -7.65 *** | ROA |
| رفض الفرضية الاساسية | 44.55 *** | -2.35 *** | -8.47 *** | ROE |
| رفض الفرضية الاساسية | 48.56 *** | -3.18 *** | -6.23 *** | LEQ |
| رفض الفرضية الاساسية | 36.53 *** | -1.62 * | -6.90 *** | LEV |
| رفض الفرضية الاساسية | 34.24 ** | -1.16 | -2.21 ** | RER |
| رفض الفرضية الاساسية | 40.32 *** | -2.62 *** | -6.74 *** | SIZE |
| رفض الفرضية الاساسية | 49.63 *** | -3.37 *** | -9.09 *** | GROW |

*** دلالة احصائية على مستوى 1%، ** على مستوى 5%، و* على مستوى 10%.
بيانات الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج الاحصائية

5.4 معامل الانحدار

لقد تم تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)، واختبار هوسمان (Hausman test) للاختيار بين النموذجين (Hausman, 1978) واختبار بروش بيجان (Breusch-Pagan LM test) لتأكيد وجود تأثيرات البيانات (Breusch & Pagan, 1980). كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة (Pooled Ordinary Least Square) حيث تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحد الخطأ (Almaqtari et al., 2019).

جدول (6): اختبارات لاختيار نماذج الانحدار

| نموذج (4) ROE | نموذج (3) ROA | الاختبارات والفرضيات الصفرية |
|---------------|---------------|---|
| 8.692 | 3.482 | Hausman test |
| 6 | 6 | H ₀ : RE model is appropriate |
| 0.192 | 0.745 | احصائيات كاي-مربع درجة حرية كاي-مربع الاحتمالية |
| 5.690 | 18.653 | Breusch-Pagan LM test |
| 0.017 | 0.000 | H ₀ : No panel effect |
| | | المقطع العرضي الاحتمالية |

من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج الاحصائية

وقد أشارت نتائج اختبار هوسمان في جدول (6) إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب لاختبار العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العراقية مقاساً بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية حيث كانت نسبة الاحتمالية او مستوى المعنوية أكبر من 5% لمربع كاي لكلا النموذجين ROA و ROE. كما أكدت نتائج اختبار بروش بيجان (جدول 6) أن تأثيرات اللوحة هي ذات اهمية حيث كانت نسبة الاحتمالية أقل من 5%، اي ممكن رفض الفرضية الصفرية لعدم وجود تأثيرات على البيانات.

يظهر جدول (7) نتائج تحليل الانحدار لاربع نماذج. تبين نتائج نموذج المربعات الصغرى المجمعة في النموذجين (1) و(2)، كما تبين نتائج نموذج التأثيرات العشوائية للنموذجين (3) و(4). أن المتغير التابع عائد على الموجودات في نموذج (1) و(3) و عائد على حقوق الملكية في نموذج (2) و(4) لقياس ربحية المصارف. تظهر نتائج تحليل الانحدار أن قيم معامل نسبة السيولة تكون دائماً موجبة وذات دلالة إحصائية في النموذجين (1) و(3) عند المتغير التابع العائد على الموجودات (ROA)، حيث بلغت قيمته (0.006) و (0.005) ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية، وهذا يعود إلى أن السيولة ضرورية للمنشأة لوفائها بالتزاماتها وتفاذي مشكلات خطر الإفلاس. تعبر السيولة عن قدرة المصرف على سداد الالتزامات حين الإستحقاق أو حين الطلب (الجميل، 2002). وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة (حزوري، 2018: بن ختو، 2018). وتتفق هذه النتيجة مع الفرضية البديلة للدراسة.

جدول (7): نتائج تحليل الانحدار

| نموذج التأثيرات العشوائية | | نموذج المربعات الصغرى المجمعة | | المتغيرات |
|-----------------------------|-----------------------------|-------------------------------|-----------------------------|-----------|
| نموذج (4) ROE | نموذج (3) ROA | نموذج (2) ROE | نموذج (1) ROA | |
| المعامل (الخطأ المعياري) | المعامل (الخطأ المعياري) | المعامل (الخطأ المعياري) | المعامل (الخطأ المعياري) | |
| 0.011 (0.098) | -0.042 (0.069) | -0.003 (0.086) | -0.030 (0.057) | الثابت |

| | | | | |
|------------------------|------------------------|------------------------|------------------------|-----------------------|
| 0.004 (0.004) | 0.005 ** (0.002) | 0.005 (0.004) | 0.006 ** (0.003) | LEQ |
| 0.002 (0.002) | -0.008 *** (0.001) | 0.002 (0.002) | -0.007 *** (0.001) | LEV |
| 0.039 *** (0.008) | 0.011 ** (0.005) | 0.044 *** (0.007) | 0.014 *** (0.005) | RER |
| 0.002 (0.004) | 0.003 (0.003) | 0.002 (0.003) | 0.003 (0.002) | SIZE |
| 1.044 *** (0.038) | 0.397 *** (0.024) | 1.058 *** (0.036) | 0.421 *** (0.023) | GROW |
| -0.002 *** (0.0005) | -0.001 *** (0.0004) | -0.001 *** (0.0003) | -0.001 *** (0.0002) | AGE |
| 0.936 | 0.851 | 0.936 | 0.840 | مربع R |
| 0.931 | 0.840 | 0.931 | 0.829 | مربع R المعدل |
| 201.872 | 79.118 | 201.366 | 72.876 | F – الاحصائية |
| 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | القيمة الاحتمالية ل F |
| 1.086 | 1.146 | 0.887 | 0.816 | اختبار درين واتسون |

*** دلالة احصائية على مستوى 1%، ** على مستوى 5%، و * على مستوى 10%.
بيانات الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج الاحصائية.

تظهر النتائج أن قيم معامل نسبة المديونية موجبة ولكنها غير ذات دلالة إحصائية عندما تقاس الربحية بالعائد على حقوق الملكية (ROE). اما قيم معامل نسبة القرض على حقوق الملكية فكانت سالبة وذات دلالة إحصائية عندما تقاس الربحية بالعائد على الموجودات حيث بلغت قيمته (0.007) و (0.008) في النماذج (1) و (2) على التوالي. وهذا يعود إلى أن الديون تكاليفها عالية، ويعني أن زيادة استخدام هذه الديون في تمويل استثمارات المصارف سيؤدي إلى انخفاض مستويات أرباحها (العلاق، 2011). وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة (الحسين وحمدان، 2016؛ El-Kassem، 2017؛ حزوري، 2018). وتتفق هذه النتيجة مع الفرضية البديلة للدراسة.

إن معامل نسبة الارباح المحتجزة له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على عائد الموجودات وعلى عائد حقوق الملكية حيث بلغت قيمتها (0.01) و (0.04) على التوالي. وهذا يرجع إلى أن زيادة التمويل من الأموال الذاتية خاصة من الأرباح المتحققة وغير الموزعة يزيد من نصيب الاستثمار من الأرباح لأن هذا التمويل ليس له كلفة. زيادة الارباح المحتجزة تؤدي لزيادة اسعار الاسهم، حيث يجب ان تكون زيادة الارباح المحتجزة مصاحبة لزيادة الربحية للشركة (حفيضة، 2018). وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة (Leahy, 2012)، كما تتفق مع الفرضية البديلة للدراسة.

تشير نتائج الانحدار إلى أن معامل حجم المصرف دائماً موجب وذو دلالة إحصائية بالنسبة للعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمتها (0.003) و(0.002) على التوالي. وهذا يرجع إلى أن المصارف الكبيرة الحجم تستطيع الإستفادة مما يسمى اقتصاديات الحجم حيث تعمل على زيادة الإنتاجية وخفض الكلفة، كما أنها تكون أكثر تنوعاً في نشاطاتها مما يعمل على تنويع مصادر الدخل وتعظيمه (Margaritis and Psillaki, 2010; Kira, 2013). وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات (الحسين وحمدان، 2016; Yao et al., 2018)، وكما تتفق هذه النتيجة مع الفرضية البديلة للدراسة.

أن معامل معدل النمو له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات حيث بلغت قيمتها (0.421) و(0.397) في نموذج (1) و(3) على التوالي. وأن أثرها أيضاً موجب وذو دلالة إحصائية بالنسبة للعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمتها (1.058) و(1.044) في نموذج (2) و(4) على التوالي. وهذا يرجع إلى أن المؤسسة القدرة على النمو وزيادة حجمها وربحيتها (Jang and Park, 2011). وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة (Hermuningsih, 2013). كما تتفق مع الفرضية البديلة للدراسة.

على عكس توقعات الدراسة، ظهر أن معامل عمر المصرف له أثر سلبي قليل وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات والعائد على الحقوق الملكية، حيث بلغت قيمتها (-0.001) و(-0.002) على التوالي. وهذا يعني أن انخفاض نسبة الربحية للمصارف التجارية مع زيادة عمر المصرف، وهذا يرجع على احتلال الحصة السوقية للمصرف خلال سنوات عمرهم والبقاء على حالهم بالنسبة لمستوى تنويع خدماتهم المالية وتطبيقاتهم التكنولوجية في تقديم خدماتهم للمجتمع. وهذه النتيجة لا تتفق مع نتيجة (Mokni and Rachdi, 2014). كما تتفق مع الفرضية البديلة للدراسة.

وان النسبة التفسيرية لربحية المصارف التجارية في العراق بسبب المتغيرات المستقلة المدروسة (نسبة السيولة، نسبة المديونية، نسبة الأرباح المحتجزة، حجم الموجودات، معدل النمو للمصرف، عمر المصرف)، مبني على أساس مربع R المعدل، كانت (82.9%) و(84%) للنموذجين (1) و(3) على التوالي، بينما بلغت قيمتها (93.1%) في النموذجين (2) و(4) للربحية المصارف مقاساً بالعائد على حقوق الملكية.

6. الاستنتاجات والتوصيات

6.1. الاستنتاجات

1. تعتبر مؤشرات التحليل المالي من الأدوات المهمة التي يتم استخدامها من قبل المستويات الإدارية المختلفة في المصارف وذلك لتحقيق غايات منها تقييم الربحية والعوائد المحققة على الاستثمار والتعرف على الاتجاهات التي يتخذها.
2. إن حجم السيولة في المصارف له تأثير إيجابي على العائد على الموجودات. وهذا يشير إلى أن السيولة ضرورية للمنشأة لوفائها بالتزاماتها وتفادي مشاكل خطر الإفلاس.

3. أن هيكل رأس المال مقاسا بنسبة الدين إلى حقوق الملكية له تأثير إيجابي، وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات. وهذه إشارة إلى أن زيادة نسبة الديون في الهيكل التمويلي تعمل على زيادة الأرباح.
4. إن نسبة الأرباح المحتجزة لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على ربحية المصارف التجارية مقاسا بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية. و تكون زيادة الأرباح المحتجزة مصاحبة لزيادة الربحية للشركة.
5. إن حجم المصرف له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على مقاييس الربحية، وهذا عائد إلى أن تمتع المصارف باقتصاديات الحجم يعطيها القدرة على خفض كلفها وتنويع خدماتها المالية للعملاء وزيادة استثماراتها وبالتالي زيادة أرباحها.
6. أن معدل النمو له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على ربحية المصارف التجارية العراقية، وهذا يرجع إلى أن النمو يعطي للمؤسسة القدرة على زيادة ربحيتها.
7. أن عمر المصرف له أثر سلبي وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات و العائد على الحقوق الملكية، وهذا يدل على انخفاض نسبة الربحية للمصارف التجارية مع زيادة عمر المصرف.

6.2 التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثون بما يلي :

1. إن الدراسة توصي إدارات المصارف العراقية باستخدام كافة الوسائل التي من شأنها تعزيز الودائع لديها وبكافة أشكالها حيث تعد المصدر الرئيس في تمويل نشاطاتها.
2. كما توصي الدراسة بأن تعمل المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية على زيادة رأسمالها ليكون هناك نوع من التناغم بين حجم المصرف ورأسماله. وكذلك أن تتوسع في حجمها من خلال تنويع أشكال الخدمات المصرفية وتنويع استثماراتها.
3. أن تتجه المصارف التي تتميز بارتفاع معدل ربحيتها وتتاح لها فرصة احتجاز الأرباح، إلى الاعتماد بدرجة أقل على المصادر الخارجية للتمويل، وبدرجة عالية على الأرباح المحتجزة؛ نظراً للخطورة العالية التي تترتب على الاقتراض، وتماشيا مع الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي تواجه العراق .
4. ترى الدراسة ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة في مجال محددات الربحية، لتشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، التي تأخذ مكانة مميزة في القطاعات الاقتصادية في سوق العراق للاوراق المالي، وللوقوف على مدى التباين لمحددات الربحية في القطاعات المختلفة.
5. ربط مجال بحث هذه الدراسة بدراسات تتناول دراسة الربحية المستهدفة للمصارف والقطاعات المالية الأخرى، و بأدائها المالي، واتجاه الإدارة نحو الأرباح المحتجزة ضمن الهيكل المالي.

المصادر العربية

- 1 . بن ختو، الطاهر (2018). محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك (BNA-BEA-AGB-SGA) خلال فترة 2009-2016، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي المرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 2 . التميمي، خالد عبد الله وعبيدات، سامر فخري (2012). "محددات ربحية المصارف التجارية الأردنية" دراسة تطبيقية، مجلة إربد للبحوث والدراسات، 16 (1).
- 3 . الحاج، خليفة (2019). أثر النمو والحجم على ربحية المؤسسات الاقتصادية دراسة قياسية على الش ركات المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة 2013-2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 9 (2)، 1-21.
- 4 . حزوري، حسن (2018). العوامل المؤثرة في ربحية المصارف من المصارف الخاصة في سورية، مجلة جامعة فرات، بدون العدد.
- 5 . حسين، بسام وحمدان، مأمون (2016). العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، مجلة جامعة البعث، 83 (33)، 71-104.
- 6 . حفيضة، نسرين (2018). اختبار تأثير كل من إعادة شراء الأسهم والأرباح المحتجزة على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 48 (1)، 519-564.
- 7 . الحمدان، ناصر والقضاة، علي (2013). أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، دراسة تحليلية، المنارة، 19 (4)، 159-186.
- 8 . السرايري، سمير (2010). محددات الربحية في البنوك السعودية. المجلة العربية للإدارة، 30 (1)، 79-112.
- 9 . سلمان، عماد عبد الستار (2013). استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية: بحث تطبيقي في المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، 8 (1).
- 10 . السوداني، زياد نجم عبد (2015). اثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية (دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار). مجلة الادارة والاقتصاد، 103 (1)، 197-214.
- 11 . الطاهر، السعيد و الاسود، حافظ (2018). مقارنة بعض اختبارات جذر الوحدة في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية باستخدام المحاكاة. مجلة العلو البحوث والتطبيقية، 2 (17)، 23-31.
- 12 . عبدالله، خالد أمين (2016). العمليات المصرفية: طرق المحاسبة الحديثة، ط 8، عمان: دار وائل.
- 13 . العلاق، بشير عباس (2011). إدارة المصارف، مدخل وظيفي، عمان الاردن.
- 14 . عيسوق، يسمينة و لموشي، زهية (2016). متطلبات تطوير الخدمات المصرفية لزيادة رضا الزبون في المصارف التجارية: دراسة إستقصائية في الوكالات المصرفية أم البواقي، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي.
- 15 . كمال، حسن محمد (1972). البنوك التجارية، القاهرة: مكتبة عين الشمس.
- 16 . مرهج، منذر وحمودة، عبد الواحد ومزيق، رامي أكرم (2014). تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحميل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36 (2)، 325-345.
- 17 . المزراق، مريم عبد العزيز و بوبشيت، زينب واصل (2016). محددات ربحية المصارف التجارية السعودية – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السعودية في فترة (2015-2011)، جامعة ملك فيصل، كلية الادارة الاعمال.
- 18 . مزيق، رامي أكرم (2014). دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

- 9 1 . النيف، خالد والقلاب، خلود (2018). العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*, 16 (1), 105-122.
- 0 2 . هناوي، وائل (2017)، تحليل المحددات الداخلية لربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية خلال الازمة، *مجلة جامعة البعث*, 39 (32), 39-84.

المصادر الاجنبية

1. Abdullah, H. (2021). Profitability and Leverage as Determinants of Dividend Policy: Evidence of Turkish Financial Firms. *Eurasian Journal of Management & Social Sciences*, 2(3), 15-30.
2. Abdullah, H. A., Awrahman, H. G., & Omer, H. A. (2021). Effect of Working Capital Management on The Financial Performance of Banks: An Empirical Analysis for Banks Listed on The Iraq Stock Exchange. *Qalaa Zanist Scientific Journal*, 6(1), 429-456.
3. Abdullah, H, Isiksal, A. & Rasul, R. (2020). Dividend policy and firm value under the IFRS adoption era: A case of Borsa Istanbul. *Accounting Research Journal*. 1-19.
4. Abdullah, H., & Tursoy, T. (2019). Capital structure and firm performance: evidence of Germany under IFRS adoption. *Review of Managerial Science*, 15, 398–379
5. Abdullah, H., & Tursoy, T. (2021). Capital structure and firm performance: a panel causality test (No. 105871). University Library of Munich, Germany.
6. Abdulah, H., & Tursoy, T. (2022). The effect of corporate governance on financial performance: evidence from a shareholder-oriented system. *Iranian Journal of Management Studies*.
7. Agung, I. G. N. (2013). *Panel data analysis using EViews*. John Wiley & Sons.
8. Al Nimer, M., Warrad, L., & Al Omari, R. (2015). The impact of liquidity on Jordanian banks profitability through return on assets. *European Journal of Business and Management*, 7(7), 229-232.
9. Al-Harbi, A. (2019). The determinants of conventional banks profitability in developing and underdeveloped OIC countries. *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, 24(47), 4-28.
10. Almaqtari, F. A., Al-Homaidi, E. A., Tabash, M. I., & Farhan, N. H. (2019). The determinants of profitability of Indian commercial banks: A panel data approach. *International Journal of Finance & Economics*, 24(1), 168-185.
11. Beenstock, M., & Felsenstein, D. (2019). *The econometric analysis of non-stationary spatial panel data*. Springer International Publishing.
12. Bell, A., & Jones, K. (2015). Explaining fixed effects: Random effects modeling of time-series cross-sectional and panel data. *Political Science Research and Methods*, 3(1), 133-153.
13. Breusch, T. S., & Pagan, A. R. (1980). The Lagrange multiplier test and its applications to model specification in econometrics. *The review of economic studies*, 47(1), 239-253.
14. El-Kassem, R. C. (2017). Determinants of banks' profitability: panel data from Qatar. *Open Journal of Accounting*, 6, 103-111 .DOI: 10.4236/ojacct.2017.64009
15. Gujarati, D. N., Porter, D. C., & Gunasekar, S. (2012). *Basic econometrics*. Tata McGraw-Hill Education.
16. Hausman, J. A. (1978). Specification tests in econometrics. *Econometrica: Journal of the econometric society*, 46(6), 1251-1271.

17. Hausman, J. A. (1978). Specification tests in econometrics. *Econometrica: Journal of the econometric society*, **1251-1271**.
18. Hermuningsih, S. (2013). Profitability, growth opportunity, capital structure and the firm value. *Buletin Ekonomi Moneter Dan Perbankan*, **16(2)**, 115-136.
19. Jang, S. S., & Park, K. (2011). Inter-relationship between firm growth and profitability. *International Journal of Hospitality Management*, **30(4)**, 1027-1035.
20. Kira, A. R. (2013). The evaluation of the factors influence the access to debt financing by Tanzanian SMEs. *European Journal of Business and Management*, **5(7)**, 1-24.
21. Leahy, A. S. (2012). The Determinants of profitability in the pharmaceutical industry. *American Journal of Health Sciences (AJHS)*, **3(1)**, 37-42.
22. Margaritis, D., & Psillaki, M. (2010). Capital structure, equity ownership and firm performance. *Journal of banking & finance*, **34(3)**, 621-632.
23. Muda, M., Shaharuddin, A., & Embaya, A. (2013). Profitability determinants and the impact of global financial crisis: A panel data analysis of Malaysian Islamic banks. *Research Journal of Finance and Accounting*, **4(7)**, 121-130.
24. Mokni, R. B. S., & Rachdi, H. (2014). Assessing the bank profitability in the MENA region. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*. **7(3)**, 305-332.
25. Rasul, R. (2018). *The relationship between dividend policy and firm value in the IFRS adoption era: a case of Borsa Istanbul* (Doctoral dissertation, Master thesis, Near East University).
26. Saed, Y., Ahmed, R., & Abdullah, H. (2021). Consideration of environmental cost disclosure in the oil sector of Kurdistan Region. *AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences*, **13(2)**, 151-170.
27. Yao, H., Haris, M., & Tariq, G. (2018). Profitability determinants of financial institutions: evidence from banks in Pakistan. *International Journal of Financial Studies*, **6(2)**, 53.